P-ISSN: 2478-0243
E-ISSN :2602-7674
مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون
المجلد : 05. العدد : 09 السنة:2019.

أهمية تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية الشاملة

–تركيا نموذجا–

The importance of encouraging local and foreign investment in achieving comprehensive development

- Turkey is a model -

عبدالسلام عبداللاوي [1]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة–، a.abdellaoui@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 24 /04/ 2019 تاريخ القبول: 08 /06/ 2019 تاريخ النشر: 15 /06/ 2019

ملخص:

شكلت التحولات الكبرى للإقتصاد التركي، نموذجا رائدا للكثير من الدول الساعية لتحقيق الوثبة التنموية وتجسيد التطور، فكانت ميكانزمات هذا التحول هو الإهتمام وتشجيع الإستثمار بمختلف أنواعه، هذا ما يهدف إليه هذا المقال من تبيان لدور وأهمية الإستثمار في خلق الثروة وإحداث التنمية، حيث يعتبر الإستثمار أهم أداة لخلق الثروة المحلية، عبر توطين المنشئات الإقتصادية في بيئة محلية تحتك مباشرة بالأفراد وإحتياجاتهم، فتساهم في التوظيف وبعث الحركية التجارية والخدمية وفك العزلة وربط المناطق ببعضها، هذه المعطيات جعلت من الإستثمار المحلي و الأجنبي، أهم أداة من أدواة التنمية الشاملة، وهذا ما خلص إليه هذا المقال، من نتائج عبر تحديد العلاقة بين الإستثمار والتنمية في النموذج التركي.

كلمات مفتاحية:الإستثمار المحلي، الإستثمار الأجنبي، خلق الثروة، التنمية الشاملة.

Abstract: The major transformations of the Turkish economy have been a pioneering model for many countries seeking to achieve development leapfrogging and the embodiment of development. The mechanisms of this transformation were the interest and encouragement of investment of various types, especially local ones. It is the most important tool for creating local wealth and for settling economic establishments in a local environment , Thus contributing to the employment and the revitalization of trade and service and the separation of isolation and linking regions, these data made local investment the most important tool of comprehensive development, and this is what we address

in this intervention, by determining the relationship between investment and development in the Turkish Models.

Keywords: Domestic investment, foreign investment, wealth creation, and comprehensive development.

Résumé:: Les transformations majeures de l'économie turque ont constitué un modèle pionnier pour de nombreux pays qui cherchent à réaliser des progrès décisifs en matière de développement et à les incarner. Les mécanismes de cette transformation ont été l'intérêt et l'encouragement de divers types d'investissements, en particulier locaux. C'est l'outil le plus important pour créer de la richesse locale et pour s'installer dans un environnement local, contribuant ainsi à l'emploi et à la revitalisation du commerce et à la séparation de l'isolement et reliant des régions de développement global, et c'est ce que nous abordons dans cette intervention, en déterminant la relation entre investissement et développement dans les modèles turcs.

Mots-clés: Investissement intérieur, investissement étranger, création de richesse et développement global

المؤلف المرسل: عبدالسلام عبد اللاوي: **a.abdellaoui@univ-dbkm.dz**

1.مقدمة :

تعتبر تجربة تركيا الاقتصادية فريدة من نوعها، كونها إستطاعت خلال سنوات قليلة أن تصبح واحدة من أعلى البلدان جذباً للاستثمارات الخارجية، وأكثرها نشاطا في الإستثمارات المحلية، فهي بذلك من أسرع البلدان نموا في المؤشرات الاقتصادية، والسبب وراء كل هذا تمتعها بحالة من الاستقرار السياسي الحقيقي على مدى الثلاثة عشر عاما الماضية، كما أن لدى حكومتها أهدافا واضحة، حكومة تعرف كيف تخطط لأن يكون اقتصادها ضمن أقوى اقتصاديات 20 دولة حول العالم، بل وضمن خامس أكبر اقتصاديات في العالم خلال سنوات قليلة.

إن الإقتصاد التركي التي أظهرت بيانات رسمية، حدوث قفزة في معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى 5.7% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام قبل الماضي 2015، كما نما بنسبة 4% في عام 2015 كله مدعوما، ليتجاوز توقعات المؤسسات المالية التي توقعت ألا يتجاوز المعدل 3.9%، كل هذا كان ثمرة لرواج سياسات جذب الإستثمار الأجنبي، والعمل على توطينه في مجالات الصناعة والسياحة والفلاحة وغيرها من النشاطات القائمة على تشييد البنى الإقتصادية، من أجل خلق الثروة المحلية، هذا إضافة

إلى تشجيع الإستثمار المحلي الخاص بالأفراد رجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، في مجالات منها الفندقة والحرف والمقاولاتية والتجارة والصناعات الصغيرة، وغيرها من الإستثمارات التي تهدف إلى تحريك عجلة التنمية وتفعل الإقتصاد، لذلك كان للإستثمار الدور البارز في دعم التنمية الشاملة في تركيا، وهذا ما نتناوله في هذه المداخلة، من خلال الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الإستثمارات المحلية والأجنبية في تحقيق التنمية الشاملة في تركيا ؟

2.المحور الأول: محددات الإقتصاد والتنمية في تركيا

1.2الوضع الإقتصادي العام لتركيا في مطلع الألفية الجديدة:

تركيا هي الدولة 17 من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والمرتبة 15 من حيث الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية لليابان وأوربا الغربية)، تركيا عضو مؤسس في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(1961) ومجموعة العشرين للاقتصاديات الرئيسية (1999)، منذ 31 ديسمبر 1995، وتركيا أيضًا جزء من الاتحاد الجمركي في الاتحاد الأوروبي.

2.2 الإقتصاد التركي قبل 2002 (قبل التحولات الكبرى): خلال عقد التسعينيات الماضي، كان لعدم اليقين السياسي في تركيا آثار سلبية تركت الاقتصاد تحت وطأة الدَّين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم، وعجز الموازنة الكبير، وارتفاع عجز الحساب الجاري، وقد أخفقت الحكومات الائتلافية في معالجة هذه المشكلات، لكن وبعد صعوده إلى السلطة في 2002، وضع حزب العدالة والتنمية منظورًا جديدًا للاقتصاد والسياسة والسياسة الخارجية، يشار إليه إجمالًا بـ«تركيا الجديدة». أكدت الحكومة على الانضباط المالي، والتحول الهيكلي، والخصخصة، تعافت تركيا سريعًا من الآثار السلبية لأزمة 2001 المالية، وحققت معدل نموٍ مطردًا، كما نجت البلاد من أزمة 2008 المالية العالمية بأقل ضرر.

ألقت الإخفاقات السياسية بظلالها سنوات عديدة على الاقتصاد التركي مما أدى لتحقيقه أداء أقل من إمكاناته الكاملة، كما كان لمستويات عدم اليقين السياسي العالية خلال التسعينيات تأثير سلبي على عدد من المجالات، منها الاقتصاد.[1]

أسفرت انتخابات 2002 البرلمانية عن إخفاق أحزاب سياسية عديدة في تأمين تمثيل لها بالمجلس التشريعي الوطني، وهكذا فتحت الانتخابات صفحة جديدة في تاريخ البلاد السياسي، حيث فاز حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا في انتخابات 2002، وشرع في سلسلة إصلاحات في السياسة، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، وغيرها من المجالات الرئيسة التي يشار إليها مجتمعة بـ«تركيا الجديدة»، فلقد وضعت الانتخابات نهاية لتعاقب الحكومات الائتلافية التي شلّت البلاد 11 عامًا، فبعد تولّي السلطة أواخر 2002، اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

والسياسي، وخلال هذه الفترة، وضعت الحكومة لوائح جديدة للنظام المصرفي، بهدف الانضباط المالي وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، ودشنت سياسات الحكومة فترة من النمو المتواصل، في هذه الأثناء اتخذ حزب العدالة والتنمية تدابير لتعزيز المالية العامة، وزيادة فعالية المؤسسات العامة، وتجنب الوقوع في فخ الديون، وخلال العقد الذي تولى فيه العدالة والتنمية الحكم، أجرت ثلاث حكومات متعاقبة إصلاحًا شاملًا للاقتصاد التركي الذي يفوق أداؤه حاليًّا أداء دول عديدة تعاني أزمات بمنطقة اليورو من حيث مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي.

يقدم هذا المحور من المداخلة تحليلًا لاقتصاد تركيا خلال العقد الماضي مع الإشارة لمؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحول المالية العامة، والسياسات الاجتماعية الجديدة، وتحسن العلاقات بالمنظمات الدولية، وتغيرات الاقتصاد العالمي عقب أزمة 2008 المالية العالمية. [2]

أدى توسع الأسواق العالمية وتوافر الائتمانات الرخيصة عقب أزمة 2001 المالية إلى زيادة كبيرة في تدفق رؤوس الأموال من الأسواق المالية إلى الدول النامية. خلال هذه الفترة، جعل توافر السيولة الواسع في الأسواق العالمية، مع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في تركيا، البلاد وجهة جذابة لرؤوس الأموال، ونتيجة لذلك، سجل الاقتصاد نموًّا بنسبة 6.2 بالمئة في 2002 متعافيًا من انكماش بلغ 5.7 بالمئة في 2001، وشهدت البلاد نموًّا بلغت نسبته 5.3 بالمئة في 2003، و9.4 بالمئة في 2004، و8.4 بالمئة في 2005، و6.9 بالمئة في 2006. خلال هذه الفترة، لم يكن النمو الاقتصادي راجعًا فقط إلى زيادة حجم السلع والخدمات المصدرة، بل لانتعاش الطلب المحلي كذلك، في الوقت نفسه، أسهمت استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة في الإنتاج المحلي، بفضل هذه الأسباب كلها، فضلًا عن التدابير الوقائية المتنوعة وبرنامج التقشف الاقتصادي بعد الأزمة، اكتسب الاقتصاد التركي مرونة ضد الصدمات الخارجية وسجل إحدى أسرع فترات النمو منذ 1950 بين 2002 و2007.

لكن أثرت أزمة 2008 المالية العالمية في الاقتصاد التركي بشكل رئيس من حيث العلاقات التجارية بدرجة ما، وأدت في 2009 إلى ركود بلغ 4.8 بالمئة. نتيجة لفترة الركود، شرعت تركيا تسعى للوصول إلى أسواق جديدة على أمل إيجاد بدائل للاتحاد الأوروبي، وهو الكتلة التجارية التي تضم الغالبية العظمى من حجم التجارة الخارجية للبلاد، ولقد أسهم إنشاء صلات تجارية مع أسواق جديدة، بالإضافة إلى ازدياد حجم الطلب المحلي والصادرات في تعافي الاقتصادي التركي. ضمنت إعادة تركيا لهيكلة قطاعها الحقيقي وإحيائه إمكانية أن تساهم جميع قطاعاتها في النمو الاقتصادي، وأتاحت للاقتصاد أداء جيدًا للغاية في 2010 و2011. [3]

خلال هذه الفترة، سجل الاقتصاد التركي نموًّا سنويًّا بمعدل 8.5 بالمئة ليصبح ثاني أسرع اقتصاد نموًّا في العالم، بعد الصين التي بلغ نموّها 9.2 بالمئة في 2011. واصل اقتصاد تركيا وتيرة نموّه بفضل التزام الحكومة بالانضباط المالي والسياسة الاقتصادية المتّسقة. بينما تأثرت دول منطقة اليورو تأثرًا شديدًا جراء الأزمة المالية العالمية. رغم تحقيق الاقتصاد التركي نموًّا متواضعًا بلغ 2.2 بالمئة في 2012 وأخفق في تلبية التوقعات، إلا أن هذا الأداء عرض تنويعة أنشطة اقتصادية مختلفة في تركيا وأظهر حراكًا نسبيًّا لهياكل البلاد الاقتصادية. فعقب أزمة 2001 المالية وفترةِ التراجع اللاحقة، سجل الاقتصاد التركي باستمرار نموًّا سنويًّا عاليًا حتى أزمة 2008 المالية العالمية. على مدى عقد ،2002–2011، شهد الاقتصاد نموًّا متوسطا بلغ 6.5 بالمئة – مما يعد أداءً قويًّا مقارنة بمتوسط نمو 4.7 بالمئة على مدى الثلاثين عامًا الماضية. وفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**)، ستحقق تركيا نموًّا سنويًّا بمتوسط 6.7 بالمئة بين 2011 و2017 لتصبح أسرع بلدان المنظمة نموًّا اقتصاديًّا.[4]

كان لأداء البلاد القوي في النمو الاقتصادي السنوي بين 2002 و2012 تأثير إيجابي أيضًا في مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال نفس الفترة. في 2012، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد 10504 دولارات أمريكية مقابل 3492 دولارًا في 2002. في الوقت ذاته، عززت تركيا مكانتها بين البلدان النامية بمساعدة نموها الاقتصادي. لكن هذا التطور جعل ترويج إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية ضرورة مطلقة لهذا البلد، لضمان تراكم أكبر للمدخرات المحلية ولإتاحة نمو أكثر وتركيز جهودها على قطاع الأعمال التنافسية لتجنب الوقوع في شَرَك الدخل المتوسط، وهو مشكلة شائعة لدى الاقتصادات النامية. بحسب تصنيف البنك الدولي للدول، الذي يُعرِّف البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد دون 1105 دولارات بأنها «منخفضة الدخل»، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين 3976 و12275 دولارًا بأنها «متوسطة الدخل»، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد فوق 12276 دولارًا بأنها «مرتفعة الدخل»؛ تهدف خطة تركيا متوسطة الأجل لفترة 2013-2015 إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى 12859 دولارًا بحلول 2015، لتصبح دولة ذات دخل مرتفع حسب معايير البنك الدولي. إضافة إلى التحسينات السالفة في النمو الاقتصادي، اتخذت حكومة حزب العدالة والتنمية أيضًا تدابير معينة طويلة الأجل لمعالجة ارتفاع التضخم، وهو عنصر تقليدي في الاقتصاد التركي.

حدد نظام استهداف التضخم الذي اعتمدته الحكومة التركية عقب أزمة 2001 المالية مستويات التضخم المنشودة وأعلنها. تحت هذا النظام، كانت أداة السياسة النقدية الأساسية المتاحة للبنك المركزي هي أسعار الفائدة قصيرة الأجل. مثلت توقعات البنك المركزي، بشأن التضخم والمؤشرات الاقتصادية الأخرى، إنذارًا مبكرًا ضد الضغوط التضخمية التي قد تنشأ مستقبلًا، وكانت بمثابة مبدأ

توجيهي لمسؤولي البنك المركزي خلال عمليات صنع القرار بشأن أسعار الفائدة. أدت أزمة 2001 المالية لانصراف تركيا عن «السياسة النقدية القائمة على أساس أسعار الصرف المستهدفة» واعتماد سياسة «استهداف التضخم» بديلًا عنها. سمح هذا النهج للاقتصاد التركي بتسجيل معدل تضخم أحادي الرقم (9.4 بالمئة) في 2004، عقب معدل تضخم رهيب بلغ 54.4 بالمئة في 2001. دفع الانتعاش السريع للاقتصاد، مقترنًا بالإرادة السياسية والدعم الشعبي والاستقرار الاقتصادي، حكومة حزب العدالة والتنمية في 2005 إلى إصدار قرار بإسقاط ستة أصفار من الليرة التركية.

3.2 الإقتصاد التركي في الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008: عاقت أزمة 2008 المالية العالمية استمرار معدل تضخم أحادي الرقم في تركيا. ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 10.1 بالمئة في 2008، لكنه عاد للانخفاض إلى رقم واحد في 2009 و2010. بعد معدل تضخم سنوي بلغ 6.4 بالمئة في 2010، سبّبت صدمات الطلب المفاجئة المتعلقة بالأغذية غير المجهزة والنفط والذهب – التي لا سيطرة للسياسات النقدية عليها– معدل تضخم بلغ 10.45 بالمئة في 2011. مع ذلك، انخفض معدل التضخم إلى 6.16 بالمئة في عام 2012، وهو أدنى مستوى تاريخي منذ 1968. [5]

-الديون الخارجية وعجز الموازنة: ساعد تأسيس الانضباط المالي في تركيا عقب انتخابات 2002 البرلمانية في خفض عجز موازنة البلاد، وبالتالي تحسين التوازنات المالية العامة. اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية برنامج تقشف في 2003 لخفض التضخم وعجز الموازنة، حيث مثلت المصداقية والشفافية وقابليتها للتوقع خصائص ثابتة للموازنات السنوية لحكومة العدالة والتنمية بين 2002 و2012. ركزت السياسة الاقتصادية للحكومة على الخصخصة الشاملة للمشروعات المملوكة للدولة، وبذلت جهودًا لخفض الإنفاق العام بين 2004 و2007، وواصلت الحكومة تنفيذ برنامج اقتصادي ركز على تدابير تقليص (تبعات) المالية العامة. ففي مجال السياسة المالية، عملت الحكومة على تبسيط التشريعات الضريبية، وألغت عفوًا ضريبيًّا من بدايات العقد الماضي، ووضعت بدلًا منه برنامج ′السلام الضريبي′ الذي رفع عدد دافعي الضرائب لتوسيع قاعدتها الضريبية، ولقد ساعدت عائدات الضرائب الإضافية الناجمة عن هذه الخطوات في تمويل تنفيذ الحكومة لبرنامج اقتصادي جديد، وتعكس الخطة متوسطة الأجل أيضًا التزام الحكومة بالانضباط المالي إزاء الماليات العامة. قدرت الخطة انخفاضًا في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 1.8 بالمئة في 2015.

مثلت القروض الخارجية الفادحة تحديًا خطيرًا للاقتصاد التركي ردحًا من الزمن، خاصة خلال التسعينيات، فقد أدى تراكم ديون تركيا الخارجية الضخمة إلى عدم كفاية الإستثمار المحلي الأجنبي،

ومن ثَمَّ إلى تباطؤ ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أدت الديون الخارجية للبلاد، بجانب اعتماد الحكومة على عائدات ضرائب الأرباح القائمة على الإستثمار المحلي لتغطية مدفوعات الفائدة، إلى اعتقاد المستثمرين الأجانب بأن تركيا ستفرض ضرائب أكثر على عملياتهم في المستقبل، وامتنعوا من ثَمَّ عن الإستثمار المحلي في البلاد، ومع عدم قدرتها على جذب الإستثمارات المحليات الأجنبية، شهدت تركيا صعوبات أكبر في سداد ديونها الخارجية وانخفاضًا كبيرًا في تدفق العملات الأجنبية. في حين ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار العملات الأجنبية مما فاقم الوضع، وسبب تراكم الديون الخارجية الثقيلة على تركيا التي سيستغرق سدادها سنوات. إلى جانب التوقعات المحفوفة بالمخاطر المتعلقة بتركيا في الأسواق العالمية، زادت تقييمات المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني تكلفة اقتراض البلاد. [6]

نجح حزب العدالة والتنمية في خفض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لضمان قدرة البلاد على سداد ديونها الخارجية والتزاماتها نحوها. ساعدت السياسات الحكومية منذ 2002، مع زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي وحجم الصادرات أيضًا على تحسين مؤشرات المديونية. بل ونجحت تركيا في تحقيق مرتبة ائتمانية أعلى من مختلف الدول الأوروبية، بينما بلغت نسبة صافي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي 38.4 بالمئة في 2002، انخفضت النسبة إلى 24.2 بالمئة بحلول 2012. كذلك، انخفضت نسبة صافي ديون القطاع العام الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.2 بالمئة في 2002 إلى 0.6 بالمئة في 2011، وانخفضت النسبة إلى الصفر في 2012. كذلك، سيسفر تحليل الديون الاسمية للإدارة العامة لتركيا – بحسب تعريف الاتحاد الأوروبي– عن معلومات مهمّة، ويسمح بمقارنة تركيا بدول الاتحاد الأوروبي بحسب معايير ماستريخت، التي تُعد شرطًا مسبقًا للانضمام للوحدة الاقتصادية والنقدية بالاتحاد الأوروبي. فبينما تشترط معايير ماستريخت أن لا يتجاوز سقف الدين 60 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لأي بلد، فإن نسبة ديون تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز هذا السقف منذ 2004. مقارنة بتعريف الاتحاد الأوروبي لنسبة ديون الإدارة العامة في تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة 74 بالمئة في 2002، حققت تركيا أداءً جيدًا بتقليل النسبة إلى 59.6 بالمئة في 2004، و36.9 بالمئة بحلول 2012.

في هذا الصدد، ستكشف جميع المؤشرات الاقتصادية أن هذا الانخفاض الكبير في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى تركيز البلاد الثابت على الانضباط المالي والأداء الاقتصادي القوي، رغم تفاوت التعريفات، في حين ضربت الأزمة المالية العالمية الاقتصادات الأوروبية، تناول الاقتصاد التركي الوضع بنجاح، وأصبح عرضة للحد الأدنى من تداعيات الأزمة فقط. [7]

رغم نمو الاقتصاد باضطراد من 2001 فصاعدً ظل معدل البطالة نحو 10 بالمئة بين 2002 و2007. لكن التدابير طويلة الأجل، بدأت تؤتي نتائج في السنوات اللاحقة. فبجانب نجاح إدارة البلاد للأزمة المالية العالمية، أتاحت هذه التدابير للبلاد تحقيق معدل بطالة بنسبة 9.3 بالمئة في 2013، و8.7 بالمئة في 2014 وفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية– وهي دون نظيراتها بدول منطقة اليورو 11% وبحسب تقدير الخطة متوسطة الأجل، ستنخفض البطالة بحلول 2015 إلى 8.7 بالمئة. وضع نظام المساعدات الاجتماعية بتركيا بعد 2001 شبكة شاملة من برامج الرفاه الاجتماعي، وكلف عدة مؤسسات ووكالات بتنفيذها. خلال هذه الفترة، قدمت الحكومة تمويلًا إضافيًا لبرامج المساعدات الاجتماعية لتقليل تعرض الأسر محدودة الدخل للمخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بالأزمات الاقتصادية. هكذا، أنفق مشروع تخفيف المخاطر الاجتماعية (SRMP) إجمالي 500 مليون دولار بين 2001 و2006 لمراقبة وخفض الفقر، وكذلك لتقوية المؤسسات ذات الصلة. بل تكفل نظام المساعدات الاجتماعية بنفقات علاج المواطنين محدودي الدخل وقدم مساعدات عينية ونقدية من خلال برامج للأطفال، والطلاب، والمسنين، والمعاقين. في هذه الأثناء، وفرت الحكومة أموالًا إضافية للوكالات الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية أساسية للأسر محدودة الدخل. كان هذا سياق إدخال الحكومة التركية برنامج التحويلات النقدية المشروطة، وهو نظام دعم اجتماعي للفئات الأقل دخلًا ويستهدف زيادة كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. كذلك، اتخذت الوكالات الحكومية خطوات إضافية لإتاحة فرص أكبر لمحدودي الدخل للوصول إلى خدمات اجتماعية لتوليد الدخل وإيجاد فرص عمل. في جهد لتحديد أصحاب الحق في الاستفادة من برامج المساعدات الاجتماعية بشكل صحيح، أدخلت الحكومة نظام «تحديد النقاط» لضمان تقييم استحقاق المستفيدين من المعونة الاجتماعية بشكل مستقل. أخذ نظام «تحديد النقاط» بالاعتبار تعدد فئات المعونة الاجتماعية والفروق بين المناطق، واستهداف تطوير توزيع أعدل للدخل في البلاد بالاستفادة بالبيانات الكَمّية لتقييم الاستحقاقات التي يؤكدها الباحثون الاجتماعيون عبر الزيارات المنزلية. يسهل نظام المساعدات الاجتماعية الجديد تبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة لتشكيل قاعدة بيانات مركزية للتعرف بشكل صحيح إلى احتياجات المتقدمين ولمنع حصول المستفيدين على دعم مالي من عدة وكالات عامة تزامنيًا. بالمثل، يشهد إنشاء وزارة جديدة للأسرة والسياسات الاجتماعية في 2011 بالتزام حكومة العدالة والتنمية بتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية. خصصت الحكومة لوزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية حصة من موازنة 2013 السنوية أكبر من حصص الوزارات الأخرى: فقد زادت الموازنة السنوية للوزارة إلى 14.7 مليار ليرة تركية في 2013 مقارنة بنحو 8.8 مليار ليرة تركية في السنة

السابقة. كما وفر الأداء القوي للاقتصاد التركي أيضًا أموالًا إضافية للسياسات الاجتماعية. وبينما بلغت النفقات المتعلقة بالمساعدات والخدمات الاجتماعية 0.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتركيا في 2002، ارتفع إجمالي الإنفاق الاجتماعي بما في ذلك المدفوعات المختلفة لوكالة الضمان الاجتماعي في 2011 إلى 1.42 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.13 بالتعبيرات المجردة، زاد الإنفاق الاجتماعي من 1.376 مليار ليرة تركية في 2002 إلى 18.216 مليارًا في 2012. [8]

4.2 الوضع التنموي في تركيا : تعتد تركيا اليوم ببنيات اقتصادية واجتماعية وثقافية قوية، تمنح قاعدة صلبة ومستدامة لمشروع رفاه ونهضة قوميين، فتركيا الآن ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسِّطة الدخل، مع ناتج محلي إجمالي قدره 799.54 مليار دولار، مما يضعها في المركز17كقوة اقتصادية عالمية. استطاعت في أقل من عقدٍ من الزمان أن تضاعف نصيب الفرد من الدخل ثلاث مرات تقريبًا، والآن يتجاوز الدخل 10.5 آلاف دولار سنويًّا [9]

كما أنها أصبحت مُصدرًا ذا ثقة للسلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية، وهي الآن أكبر منتج في أوروبا لأجهزة التلفزيون، والمركبات التجارية الخفيفة، كما أن سلعها تمر إلى داخل السوق الألماني؛ بسبب دقَّتها. كما تُعد تركيا ثامن أكبر منتج للمواد الغذائية في العالم والوجهه السياحية السادسة الأكثر شعبية، كما أن 43 شركة من أكبر 250 شركة إنشاءات عالمية تركيَّة،

قفزت الصادرات التركية بنسبة هائلة في خلال الحقبة الأردوغانية، وبلغت 325% في السنوات العشر حتى 2012. بين عامي 2002 و2007 نما الاقتصاد التركي بمعدل 6.8% سنويًا، ولكن منذ ذلك الحين، وهو متقلب ومتواضع، فقد بلغ مُعدَّل النمو خلال العقد الماضي حوالي 3.5%، وارتفع دخل الفرد ارتفاعًا طفيفًا خلال السنوات الأربع الماضية، كما انخفض مُعدَّل الصادرات، وكان متوسط مُعدَّل التضخم فوق المستوى المستهدف للبنك المركزيّ. [10]

بحلول العام 2007 تحوَّل الاقتصاد التركي من سيطرة الأنشطة الزراعية التقليدية في المناطق الريفية إلى مجمعات صناعية «ديناميكية» للغاية، ومنتشرة في المدن الكبرى، مع قطاع خدمات متقدم، حتى أصبح القطاع الزراعي يمثل 11.9% من الناتج المحلي في حين إن القطاعات الصناعية تمثل 23.7%، والخدمية تمثل 64.5%. كما شهد قطاع السياحة نموًا سريعًا خلال حقبة حكم أردوغان، وأصبح يشكل جزءًا هامًا من الاقتصاد، ففي عام 2005 كان هناك أكثر من 24 مليون زائر لتركيا؛ حيث ساهموا بعائدات تتجاوز 18 مليار دولار، كما ارتفع النموّ إلى 4.2% في 2015 متخطيًا التوقعات في هذا العام، ومدعومًا بالاستهلاك المحلي الذي ارتفع كثيرًا بسبب النمو الحقيقي للأجور، وانخفاض أسعار النفط، وتدفق اللاجئين بشكل كبير من سوريا. وبالرغم من الإنفاق الحكومي لدعم النمو، إلا أن

استثمارات القطاع الخاص ظلت متدنية؛ وسط مناخ ضعيف للأعمال. كما تباطأت الصادرات بحدَّة؛ بسبب تباطؤ الطلب من الاتحاد الأوروبي والأزمة الاقتصادية في روسيا؛ حيث تعتبر روسيا موردًا كبيرا للطاقة والسياح وسوق للصادرات الزراعية التركية، كما جعل الخلاف السياسي بين البلدين، قبل عودة العلاقات مرة أخرى قبيل محاولة الانقلاب؛ جعل الأمور أكثر سوءًا.[11]

على جانب التمويل، فقد تباطأت التدفقات الداخلة إلى تركيا بشكل حاد، وتلاشت التدفقات قصيرة الأجل؛ بسبب حالة عدم اليقين السياسي الداخلي، وتراجعت درجة الإقبال على المخاطرة العالمية؛ مما أدى إلى انخفاض في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي، وبسبب انخفاض قيمة الليرة التركية فقد ارتفع معدل التضخم في عام 2015 حتى وصل إلى 9.6% بحلول جانفي 2016، وهي نسبة أعلى بكثير من المستهدف للبنك المركزي وهو من 3-7%. كما ارتفعت الديون الخارجية لتركيا ولاسيما على شركاتها وارتفعت خدمة هذه الديون.[12]

3. المحور الثاني أهمية الإستثمار الأجنبي والمحلي في خلق الثروة في تركيا

1.3 أولا أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر: بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي خلال الفترة ، 2002 – 2014، ما قيمته 149.86 مليار دولار، كما بلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي بتركيا 11.52 مليار دولار، ولكن على الصعيد السنوي، فثمة نقلة نوعية في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، ويعكس ذلك الأرقام المذكورة عاليه في الجدول. ففي عام 2002 لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجاوز 1.08 مليار دولار، بينما في عام 2014 وصل إلى 12.76 مليار دولار.

ويعني ذلك وجود زيادة قدرها 11.78 مليار دولار، عند المقارنة بين أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2002 و2014، وتمثل هذه الزيادة نحو 11 ضعف ما كان عليه الوضع في 2002.

وبشكل عام تميزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتركيا بالزيادة خلال سنوات الدراسة، ولكن الأرقام توضح أن الطفرة في هذه الزيادة بدأت في عام 2005، حيث انتقلت تلك التدفقات من 2.78 مليار دولار في عام 2004 إلى 10.3 مليار دولار في 2005، محققة زيادة قدرها 7.25 مليار دولار، واستمرت هذه الطفرة في عام 2006 لتتضاعف تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال عام واحد وتصل إلى 20.1 مليار دولار في عام، 2006 [13]

يتضح مما سبق، أن قطاعي الصناعة والخدمات يستحوذان على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما قطاع الزراعة ينال الحدود الدنيا، ويعد نشاط الزراعة من الأنشطة

التي تتمتع فيها تركيا بميزة نسبية، ويحقق فيها ميزانها التجاري فائضًا بشكل دائم كما وضحنا عند تناول أداء التجارة الخارجية.

وتكاد تقترب نسبة كل من قطاعي الصناعة والخدمات من تدفقات الاستثمار الأجنبي، وإن تقدم أحدهما على الأخر في بعض السنوات، إلا أنه عادة ما يكون الفارق قليلًا، فمثلًا في 2010 كان نصيب قطاع الصناعة 2.8 مليار دولار، بينما قطاع الخدمات 3.2 مليار دولار، ونجد أن الوضع اختلف لصالح قطاع الصناعة في السنوات 2012 و2014، حيث استحوذ قطاع الصناعة على حصة أكبر من قطاع الخدمات، ففي عام 2012 بلغ نصيب قطاع الصناعة 5.4 مليار دولار، بينما قطاع الخدمات بحدود 5.2 مليار دولار.

وتبين الأرقام التفصيلية للاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات، أن حصة نشاطي البناء والعقارات محدودة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2010 – 2014، فخلال هذه الفترة كان نصيب قطاع البناء من الاستثمار الأجنبي بحدود 300 مليون دولار في المتوسط، باستثناء عام 2012 حيث كانت حصة نشاط البناء 1.4 مليار دولار. وكذلك الحال بالنسبة لنشاط الخدمات العقارية، كان نصيبها خلال نفس الفترة بحدود 200 مليون دولار، باستثناء عام 2011، استحوذ هذا النشاط على 300 مليون دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[14]

ولم تختلف بنية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا من حيث توزيعها القطاعي في عام 2015، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 16.5 مليار دولار، بزيادة قدرها 3.8 مليار دولار عن المتحقق في عام 2014، وبنسبة زيادة29.9%. وأتى قطاع الصناعات التحويلية على رأس القطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلاه قطاع الخدمات المالية، ثم قطاع النقل22.

وفي ضوء هذه النتائج نسطيع القول بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا كانت في الإجمال إيجابية، إذ انها ابتعدت عن المضاربات، أو الأنشطة الريعية، وركزت على الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

وتعد أوروبا الرافد الأول لتدفق الاستثمار الأجنبي لتركيا، تلها آسيا، ثم أمريكا ثم افريقيا، وتعد أفضل سنوات تدفق الاستثمارات الأجنبية من أوروبا لتركيا في عام 2011، إذ بلغت 12.5 مليار دولار، بينما في وضع آسيا يعد عام 2013 هو الأفضل بحجم تدفقات 2.8 مليار دولار.

وتبين الأرقام تواضع مساهمة دول الشرق الأوسط والأدني بشكل عام في تدفقات الاستثمار الأجنبي لتركيا، مقارنة بوضع أوروبا أو آسيا، فأفضل سنوات أداء دول الشرق الأوسط والأدنى في هذا المؤشر عام 2013 برصيد 2.3 مليار دولار.

وإذا ما تناولنا تدفقات الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج لتركيا، نجد أنها غير مؤثرة بشكل يمكن في ضوءه تفسير مستقبل العلاقات التركية الخليجية، وإن كان الأفضل أن يتم التقويم وفق إجمالي النشاط الاقتصادي بين تركيا ودول الخليج، وبخاصة خلال المرحلة المقبلة، بعد توطيد العلاقات بين كل من تركيا وقطر، والدخول في مراحل تنفيذية لإقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر، وكذلك مساهمة تركيا في التحالف الإسلامي الذي تقوده السعودية، وأيضًا اتخاذ خطوات تجاه تحسن العلاقات التركية مع دولة الإمارات. [15]

وكان أفضل أعوام تدفق الاستثمارات الخليجية لتركيا عام 2012 حيث بلغت 940 مليون دولار، ثم عادت للتراجع مرة أخرى في عام 2014 لتصل إلى 425 مليون دولار، متأثرة بالتداعيات السلبية لأزمة انهيار أسعار النفط، والتي قد تكون سببًا لاستمرار تراجع تدفقات الاستثمارات الخليجية لتركيا على الأقل في الأجل المتوسط.

2.3 أسباب الجذب للإستثمار المحلي في تركيا: في هذه المقالة سنتحدث عن بعض الأسباب التي تجعل تركيا بلد مميز جداً للاستثمار وتأسيس الشركات الإستثمارية وبدء الأنشطة التجارية، تعد تركيا من أجمل بلاد العالم والتي يزيد فيها فرصة الربح والتجارة بفضل الموقع الاستراتيجي حيث تصل مابين القارة الآسيوية والأوروبية

-مجالات الإستثمار المحلي في تركيا: الصناعة، التجارة العامة، الزراعة والأغذية، الرعاية الصحية والأدوية، العقارات، صناعة السيارات، الاتصالات والمعلومات، التصميم الإعلاني والمطبوعات، الخدمات المالية ومجالات كثيرة جداً.

- متقومات تشجيع الإستثمار المحلي في تركيا: القفزة النوعية التي حصلت في الاقتصاد التركي خلال السنوات العشرة الماضية حيث ارتفع الناتج المحلي عام 2014 إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى 800 مليار دولار أمريكي بعد أنا كان 231 مليار دولار أمريكي عام 2002.

إستثمار له مستقبل وتشير التوقعات إلى أن الاقتصاد التركي سيصبح من أسرع الاقتصادات نمواً أثناء الفترة من 2014-2016 فهو يجذب سنوياً ما يقارب 15 مليار دولار أمريكي كاستثمار أجنبي في تركيا.

يعتبر الاقتصاد التركي أكبر سادس عشر اقتصاد على مستوى العالم وسادس أكبر اقتصاد بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي محققاً نمو اقتصادي مستقر بنسبة متوسطة 5% بين عام 2012 و 2013. [16]

بيئة عمل مشجعة على الأعمال والتجارة وسهولة تأسيس شركة في تركيا بمتوسط 5 أيام عمل يمكنك تأسيس شركة في تركيا.

P-ISSN: 2478-0243
E-ISSN :2602-7674

يتم التعامل مع المستثمرين الأجانب والأتراك من قبل الحكومة بنفس القوانين حيث لافرق في المعاملة مع الإشارة لوجود تسهيلات كبيرة للمستثمرين الأجانب.

3.3 ثالثا المنافسة الشديدة في الإستثمار المحلي في قطاع الصناعة والخدمات: إن اقتصاد تركيا الناشئ يفرض الحاجة إلى الإستثمار المحلي في مختلف الصناعات الالكترونية والصحية والزراعية والغذائية وصناعة السيارات حيث قام قطاع صناعة السيارات بتصنيع 1.2 مليون سيارة عام 2011.
حصلت تركيا على المرتبة الثالثة عالمياً في تصدير المنسوجات بعد ألمانيا وإيطاليا ومن أهم صادراتها أيضاً الصناعات الكيماوية والكهربائة و المواد الغذائية والسيارات.

-الإستثمار المحلي الزراعي والغذائي في تركيا: تتمتع تركيا بسلالات نباتية من الخضار والفواكه يقدر عددها بحوالي 11000 نوع، في حين أن العدد الإجمالي للسلالات النباتية في أوروبا هو 11500 نوع.

تعتبر تركيا رائدة عالميا في إنتاج التين المجفف والبندق والزبيب والمشمش المجفف، تتمتع بأكبر معدل إنتاج من الحليب ومنتجات الألبان في منطقتها. [17]

-خيارات الإستثمار المحلي العقاري في تركيا: شراء عقار في مشروع قيد الانشاء بمنطقة حيوية أو استراتيجية ستشهد اقبالا كبيرا، ثم بيعه بعد انتهاء المشروع بسعر أعلى، وأكثر ما يستقطب المستثمرين حالياً هو البحث عن شقق للبيع في اسطنبول.

تقبل تركيا على مشروع إعادة إعمار يستمر لمدة 20 سنة، في أكبر مدن تركيا مثل إسطنبول، لتجديد القديم من عقارات وتحويله إلى شقق فاخرة ومزارع وفلل فخمة فهو مشروع استثماري يشمل نحو 6.5 مليون وحدة عقارية.

لن يكون المستثمر التركي وحده في هذا الإستثمار ، فقد فتح قانون الإستثمار المحلي في تركيا لمواطني 183 دولة الباب نحو الإستثمار المحلي وبذلك يمنح الأجانب فرصة استثمارية ناجحة للمساهمة في هذا النشاط المعماري، وتدخل عدداً من الدول العربية وبخاصة دول الخليج ضمن الدول المسموح لموطنيها بشراء العقارات في تركيا. [18]

-أبرز النقاط التي شجعت رؤوس الأموال العربية على الإستثمار المحلي في تركيا:
1/ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تتمتع به تركيا في الشرق الأوسط.
2/ القوانين الميسرة والضامنة لحقوق الأجانب الذين يرغبون في التملك في تركيا، لدرجة الحصول على اقامة مدى الحياة (تجدد سنوياً) بتركيا بمجرد تملك عقار فيها.

3/ قرب تركيا من الوطن العربي، وتحليها بالطابع الإسلامي العربي المنتشر في كل مدنها، وتحلي الأتراك بالأخلاق السمحة،

4/ ناهيك عن طبيعتها الخلابة، بجبال طرابزون الخضراء ومياه البسفور الزرقاء، وشلالات بورصة والمناخ المعتدل الرائع صيفاً شتاءً.

تشير إحصاءات وزارة البيئة والتخطيط المدني إلى أن هناك 14 ألفا و600 مستثمر أجنبي للعقارات في تركيا، اشتروا فيما بينهم 13.5 ألف عقار تركي في العام الأخير حتى شهر مايو (أيار) عام 2013. وعلى قمة المستثمرين الأجانب يأتي الروس والبريطانيون وتأتي الكويت والسعودية على قمة المستثمرين العرب في تركيا. [19]

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني.

4.المحور الثالث: أثر تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر والتوتر السياسي على التنمية في تركيا

لقد أدى الانخفاض في الادخار المحلي إلى جعل تركيا أكثر اعتمادًا على التمويل الأجنبي، فديونها الخارجية تقترب من 400 مليار دولار أو حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي، والكثير من هذه الديون قصيرة الأجل، والجزء الأكبر منها على القطاع الخاص. مما جعلها تحصل على درجات ضعيفة من وكالات التصنيف الائتماني؛ حتى قبل التخفيض الذي حدث منذ أيام على إثر محاولة الانقلاب الأخيرة. فكلٌّ من موديز وفيتش قد وضعت الديون السيادية التركية في أدنى درجة للاستثمار، بينما وضعتها ستاندرد آند بورز في درجة «غير مرغوب فيها».

1.4 مسببات وأثر تراجع الإستثمار الأجنبي: أما عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ ذروته بحوالي 22 مليار دولار في عام 2007؛ بدأ يأخذ اتجاهًا هبوطيًا منذ ذلك الحين، وأنزلق إلى حوالي 12.5 مليار دولار في عام 2014. الشركات الأجنبية لم تجري أي عمليات استحواذ كبيرة في تركيا في السنوات الأخيرة، ولم تطلق أي مشروعات جديدة كبيرة كما يشير السيد «سونميز» الخبير الاقتصادي. ويرجع ذلك جزئيًا إلى قلق عام من الأسواق الناشئة، وإلى التقلبات السياسية في تركيا، وضعف العملة، وارتفاع معدل التضخم نسبيًا، والقرب من منطقة الشرق الأوسط المضطربة، والشكوك المتزايدة حول سيادة القانون. ومن المتوقع أن يتفاقم التراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير؛ بعد محاولة الانقلاب بسبب ارتفاع درجات عدم اليقين.

في بداية الحقبة الأردوغانية، كانت هناك علامات من الحكومة الجديدة مطمئنة إلى حد بعيد، والتزمت الحكومة بالوعود الانتخابية باهظة التكاليف، مثل: الحد الأدنى للأجور، وزيادة المعاشات، والإنفاق الاجتماعي، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية لتعزيز النمو، كما هدفت إلى خلق المزيد من فرص العمل وزيادة القدرة التنافسية، إلا أن العديد من الكيانات والمؤسسات، مثل: الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية، بالإضافة إلى العديد من الاقتصاديين الأتراك؛ يشيرون إلى تغير الأولويات في السنوات الماضية لدى الحكومة التركية.[20]

تركيا بحاجة إلى تسريع الإصلاحات الهيكلية وتحسين الثقة في مؤسساتها والاستفادة من إمكانيات النمو الكامنة فيها، واستغلال نقاط قوتها المتمثلة في الشباب، والسوق المحلية الكبيرة، والموقع الاستراتيجي. كما ينبغي مواصلة بناء البنية التحتية القوية، وإجراء المزيد من التحسينات في الخدمات العامة، وإيجاد حلول سريعة لمشاكل الاستثمار المحلي والأجنبي، التي تتمثل في عدم القدرة على التنبؤ، وانعدام الشفافية في مناخ الأعمال، وانعدام الثقة في المؤسسات الرئيسة، كما أن هناك فجوة واسعة بين التصريحات السياسية وتنفيذها، وقد زادت في السنوات الأخيرة، وتحتاج إلى تقليصها؛ لإستعادة ثقة المستثمرين، والعمل سريعًا على ترميم التشوهات التي حدثت بسبب محاولة الانقلاب الأخيرة.

2.4 أثر تقلبات السياسة الحكومية : في الآونة الأخيرة صدرت ورقة بحثية لأثنين من الاقتصاديين الأتراك وهم: «دارون أسيموغلو» من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، و«مرات أوسير» من جامعة كوتش في اسطنبول، تشير الورقة إلى أنه، على الرغم من نجاح حكومات حزب العدالة والتنمية في المحافظة على الانضباط المالي بطريقة جديرة بالثناء، إلا أنّ إدارتها الاقتصادية في نواحٍ أخرى كانت أقل إثارة للأعجاب، وأن حكومة حزب العدالة والتنمية، التي دعمت الانفتاح الاقتصادي، قد قدمت دليلًا قويًا على قدرتها في إحداث تقدم اقتصادي هائل، إلا أنه تدريجيًا، ولقد أصبح هناك سيطرة فعلية، وتمت السيطرة الفعلية بحكم القانون للكوادر الحاكمة، كما ارتفعت معدلات الفساد والتعسف، كما أن صنع القرار أصبح لا يمكن التنبؤ به.[21]

كما أنَّ هناك كتاب سوف يصدر قريبًا لـ «إسراء جوراكار» من جامعة أوكان بعنوان «سياسة المحاباه في المشتريات العامة في تركيا» يؤكد النقطة السابقة، حيث تقول الكاتبة إنه تم اعتماد قانون في عام 2001 لتنظيم المشتريات الحكومية في ظل الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها آنذاك لتحسين الشفافية، ومع مرور الوقت فإن عددًا من الاستثناءات للقانون ارتفعت بشكل كبير، كما انكمشت حصة العقود العامة التي تُمنح عن طريق المزاد العلني. وبحلول عام 2011 فإن نحو 44% من العقود الحكومية يجري منحها من قبل إداريين غير خاضعين للمساءلة.

كما أن الشركات التي ليس لها أصدقاء في الحكومة تعاني بشكل كبير، واحدة من شركات الإنشاءات الضخمة والأكثر نجاحًا في تركيا مع سجل حافل من الأنشطة الدولية ومبيعات سنوية تقترب من 6 مليار دولار؛ لم تفز بأي عقد كبير للحكومة التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، ويقول البعض بأن ذلك يرجع إلى أنها قريبة جدًا من الحكومات الغربية التي كانت تنتقد الحزب. وكذلك فإن الشركات التي تمتلك وسائل إعلام قد تتوقف أعمالها في مجالات أخرى؛ إذا فشلت في مسايرة الركب. كما انخفض سهم شركة «دوجان القابضة» التي تمتلك بعض الصحف المستقلة القليلة المتبقية والقنوات التلفزيونية بنسبة 16%؛ بسبب إعلان نتائج الانتخابات في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضية والتي فاز فيها حزب العدالة والتنمية. أما بعد محاولة الانقلاب الأخيرة فقد ارتفعت بشدة عمليات توقف الأنشطة والاعتقالات على إثر اتهامات بتدبير محاولة الانقلاب. [22]

يقول منتقدو الحكومة أن الشركات التي لديها علاقات جيدة مع الحكومة تبلي بلاًءحسنًا، وتفوز، ليس فقط بالعقود الحكومية المباشرة، ولكن الامتيازات تصل إلى اتفاقات تشمل الأراضي المملوكة للدولة، وكذلك الإنذار المبكر قبل الشركات الأخرى بأي تغييرات تنظيمية سوف تجريها الحكومة. ومن الأمثلة على ذلك هيئة TOKI وهي هيئة تابعة للدولة مهمتها توفير السكن بأسعارٍ معقولة، فقد حوَّلها حزب العدالة والتنمية إلى شريكٍ للمطورين من القطاع الخاص. فكما يقول الخبير الاقتصادي «مصطفى سونميز» بأن « هناك دائرة، أنا أعطيك الأراضي العامة، وأنت عليك البناء، ثم نتقاسم معًا، إنها طريقة رائعة لمكافأة الأصدقاء» [23]

5.خاتمة:

في الأخير يمن القول أن التجربة التركية في التنمية هي تجربة رائدة في مجال تحقيق الرفاه الإقتصادي والثروة المحلية، ولعل من أبرز ما يميز التحولات التنموية الكبرى في تركيا، هو السعي التركي لدعم الإستثمارات خاصة المحلية، بحكم كونها تخلق ثروة فعلية، وتنعكس على الداخل المحلي من خلال خلق فرص عمل وتطوير البنى الذاتية الإقتصادية والإجتماعية، وتعمل على توطين المقدرات الإقتصادية، وهذا على عكس ما تقوم به الإستثمارت الخارجية من ضخ أموال والمشاركة فقط في رأس المال للشركات الموجودة فعلا، مما يجعلها غير أصيلة في بنية الإقتصاد المحلي، ويجعلها أيضا في حالة من الترقب ولا ثبات أمام المتغيرات السياسية والأمنية، بحكم كون أن الإستثمار جبان أمام هذه المعطيات.

إن التحديات الكبرى أما الإستثمار المحلي التركي هو وجود مناخ غير مستقر من التغيرات السياسية الداخلية والإقليمية، إضافة إلى بروز منافسة شرسة من بعض البلدان التي تحاول جاهدة إستقطابالإستثمار، سواءء في أوربا الشرقية أو في آسيا، خاصة مع محاولة اليونان تدارك أزمتها ومع سعي الصين لتنمية المناطق الغربية فيها.

هذه التحديات جعلت الحكومة التركية تفكر جيدا في بدائل إستثمارية محلية، تعرف بالإستثمار العقاري المحلي، حيث تعمل الحكومة التركية لجلب المستثمرين الخليجيين إلى سوق العقار خاصة السياحي منه، مما يعزز من فرص خلق الثروة المحلية ودفع عجلة التنمية وتحريك الإقتصاد.

6. قائمة المراجع:

1/ ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن المستقبل، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006)، ص.ص 156-164pdf .

2/ إبراهيم أوزتورك، "التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008"، في: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2010) ص 148، pdf

3/ عمرو الشوبكي، "الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية"، في: تركي الدخيل، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، الطبعة الثانية، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)،ص 69pdf

4/ عمرو الشوبكي، "المرجع نفسه "

5/ محمد سليمان، " تجربة حزب العدالة والتنمية التركي(2) شهادة التميز والإبداع"،
http/ / www.alsar.ws/index.cfm?method=home.com&contetID

6/ محمد بكر وأمل خيري، دراسة حول حزب العدالة والتنمية التركي، قراءة في تجربة اصلاحية، سبتمبر 2007 .

7/ مؤتمر منتدى الأعمال الدولي التاسع عشر ومعرض التكنولوجيا فائقة التطور، المصدر http://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS
التاريخ 2017/11/07

8/ هند مهيار، دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد التركي، مجلة السياسة الدولية، أغسطس 2012pdf .

9/ هدى رزق، شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية، تاريخ الدخول 2017/10/31.
http://www.tuskon.org/?p=content&cl=kurumsal&l=kurumsal

10/ عمرو الشوبكي، "المرجع نفسه "

11/ عبدالحليم غزالي، الاسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2007.ص pdf53

12/ عبد الحليم غزالي، المرجع نفسه 2007،

13/ رستم محمود، الانعكاسات الاقتصادية للأزمة السياسية في تركيا، جريدة الحياة، 01/ 2017/11
http://www.tobb.org.tr/MaliveSosyalPolitikalar/Sayfalar/Eng/AnaSayfa.php

14/ رستم محمود، الانعكاسات الاقتصادية للأزمة السياسية في تركيا، المرجع السابق.

15/ وكالة دعم وترويج الاستثمار التركية. الرابط
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDIinTurkey .

/16http://www.haberturk.com/yasam/haber/1185908-mustafa-kocun-20-gobekten-ceddi-kimdir-bilir-misin

17/ رستم محمود، الانعكاسات الاقتصادية للأزمة السياسية في تركيا، جريدة الحياة، المرجع السابق

18/ وكالة دعم وترويج الاستثمار التركية. المرجع السابق

19/ هدى رزق، شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية، 2017/11/31
http://www.tobb.org.tr/MaliveSosyalPolitikalar/Sayfalar/Eng/AnaSayfa.php

20/ بولنت أرد ينتش، تركيا بوست، "التحولات السياسية ومستقبل النهضة التركية
pdfhttp://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS/countries?display=defaul

21/ وكالة دعم وترويج الاستثمار التركية. المرجع السابق

22/ المنصف أبو طه: الإستثمار والتنمية في تركيا وماليزيا (رؤية إستشرافية لآفاق 2020): دار الموارد ديو للنشر والنوزيع، بيروت 2011، ص 87-pdf89

23/ المنصف أبو طه: المرجع نفسه، ص 95 pdf